حول حذف كلمة "ابن" بين الأعلام

للدكتور أمين على السيد

المثل الأعلى فى اللسان العربى هو القرآن الكريم الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والذى نزل بلسان عربى مبين ؛ أعجز أهل الدنيا عن أن يحاكوه أو ينسجوا على منواله .

وقد جاء فى القرآن الكريم ذكر كثير من الأعلام ، كما جاء فيه الاستغناء عن ذكر الأعلام بذكر صفة من الصفات تعين المقصود .

وغنى عن البيان أن آدم عليه السلام لم يولد كما ولد أبناؤه من أبوين ذكر وأنثى ، باستثناء عيسى عليه السلام . فلذا لايحتاج إلى أن يقال عنه : لم تحدث القرآن الكريم عنه دون نسبه إلى أم أو أب .

فى العدد وهما : مريم بنة عمران ، وعيسى بن مريم ، وغير هذين من الأعلام الواردة فى القرآن جاءت مجردة عن النسب ، فقد ذكر رسولنا — صلى الله عليه وسلم — فى أربعة مواضع باسم محمد ، وذكر فى موضع واحد باسم أحمد ، وذكر غيره من الأنبياء بأسمائهم وحدهم مجردة عن النسب كذلك .

وقد خوطب محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ببعض الصفات فى نحو : « يأيها الرسول » « يأيها النبى » « يأيها المدثر » « يأيها المزمل » استغناء بذكر الصفة عن ذكر الموصوف .

ومن ذلك أيضا ماجاء فى قوله تعالى : « سبحان الذى أسرى بعبده ليلا . . » على أن الذين ورد ذكرهم فى القرآن منسوبين إلى أم أو أب لم يتجاوزوا اثنين وقوله سبحانه : « فوجدا عبدا من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه

(*) ألقى البحث فى الجلسة التاسعة ليوم الثلاثاء أول مارس ١٩٨٨ م .

من لدنا علما » واستغنى عن ذكر العلم بذكر اللقب فى القرآن الكريم فى نحو قوله تعالى : « وذا النون إذ ذهب مغاضبا » وقوله سبحانه : « ويسألونك عن ذى القرنين » وجاء ذكر كل من . لقمان وقارون وهارون وفرعون وهامان وزيد فى القرآن الكريم أعلاما غير منسوبين إلى آبائهم أو أمهاتهم .

وقد جاء القرآن الكريم دستورا للبشرية كلها وكتابا قال عنه منزله « مافرطنا فى الكتاب من شىء » فإذا جعلناه إماما لنا فى هذه الظاهرة تبين أن نسبة العلم إلى أبيه أو إلى أمه إنما تلزم حين يحتمل الاختلاط أو يتوقع اللبس أو تدفع بهذه النسبة ريبة أو تهمة . أما حين يكون ذكر العلم مجردا قطعى الدلالة فلا حاجة إلى ذكر هذه النسبة .

ولا أستطيع الجزم بصحة ما أقول ولكنى أحسب ذلك صحيحا ، إذ إنى لم أعثر فيما قرأت على أن أحدا من أهل العلم قال : إن وضع كلمة « ابن » بين العلم وأبيه واجب من الواجبات الدينية أو اللغوية . أو سنة من السنن المتبعة ، فقد وردت أعلام الأنبياء والرسل وغيرهم فى القرآن الكريم غير موصوفة بكلمة « ابن » وغير منسوبة إلى الآباء أو الأمهات . باستثناء مريم وعيسى عليهما السلام كما تقدم .

وأما قوله تعالى فى سورة الأحزاب « ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله » فإن هذا قد نزل فى تحريم التبنى بدليل ماقبله من قوله تعالى : وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدى السبيل » فلا تدل هذه الآية الكريمة على وجوب ذكر كلمة « ابن » بين الأعلام . وإنما تدل على وجوب ذكر أسماء الآباء مع الأبناء ، إذا قلنا : إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

فإذا قيل على سبيل المثال : زارنى حامد خالد ، وسافر محمد محمود : ونجح بكر سعيد ، وكان هذا معروفا عند المخاطب لم تكن هناك ضرورة تدعو إلى أن يقال : زارنى حامدُ بنُ خالد ، وسافر محمدُ بنُ محمود ، ونجح بكرُ

ابنُ سعيد . أضف إلى ذلك أن اللغة العربية مبناها على الإيجاز ، وأن حذف المعلوم جائز كما سيأتى بيانه وتوضيحه .

كذلك جاءت الأحاديث النبوية الشريفة تؤكد ماسبق بيانه من أن الذى يجب الاعتداد به هو الدلالة القطعية التى لايتسرب إليها شك أو ارتياب — ففى قوله صلى الله عليه وسلم : « والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » وفى قوله : «يافاطمة بنتَ محمد لاأغنى عنك من الله شيئا . . . ياعباسُ بن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله شيئا... »

وفى قوله للغلام الذى جاءه بشىء من العنب فى الطائف حين أخبره بأنه من نينوى : بلد أخى الصالح يونس ابن متى .

فى هذه الأحاديث إشارة إلى أن توسط كلمة « ابن » بين اسم الشخص واسم أبيه قد جاء على لسانه صلى الله عليه وسلم ، وإن كان قد نسب نفسه إلى جده لا إلى أبيه فى قوله : « أنا النبى لاكذب ، أنا ابن عبد المطلب » ومع ذلك نرى كثيرا من الأحاديث لايلتزم فيها ذلك .

ومن الأعلام الأسماء التى كثر ذكرها فى كتب الحديث مجردة عن نسبتها إلى الأب : عائشة ، وأنسُ رضى الله تعالى عنهما ، ومن الأعلام الكنى التى امتلأت بها كتب السنة : أبو هريرة ، وأبو ذر ، وأبو سعيد الخدرى ، وأبو أيوب الأنصارى ، وأبو موسى الأشعرى ، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ومن الأحاديث المشهورة قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « كنت لك كأبى زرع لأم زرع » فهاتان الكنيتان دلتا على المراد منهما فاكتفى بهما . ومن يتصفح كتب السنة يجد كثيرا مثل ذلك ، إذ إن الأمر مبنى على الدلالة القطعية وتنحية اللبس والاختلاط .

ولنا فى القرآن الكريم وفى السنة النبوية القدوة الصالحة ولهذا يمكن القول بأن ظاهرة حذف كلمة «ابن » بين الأعلام لاتشكل خطرا ، لاعلى اللغة العربية الفصحى ولا على الحقوق النظامية والفوارق وبيان ذلك فيما يأتى :

هذه الظاهرة بالنسبة لمن تَتَصَدَّى لذكرهم وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة ووكالات أنباء وغيرها ، وهى تتحدث عنهم لاتصالهم بأحداث سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية على مستوى دولهم ، أو على المستوى العالمى وقد تُشِيدُ ببعض مآثرهم مما يقدمون لبلادهم أو للعالم من أمور نافعة ، وقد تقصد إلى وضعهم موضع القدوة الصالحة أو إلى وضعهم موضع التنفير من سوء ما اقترفوا من الأعمال . . . هذه الظاهرة بالنسبة لهؤلاء لاخطورة فيها على الإطلاق لأنهم أشخاص شهروا بأسماء يَتَحرَّى ذِكْرَها القائمون على وسيلة من وسائل الاعلام ، ولم يحدث فى تاريخ البشرية وقوعُ شبهة أو لبس بين ملك وملك ، أو بين رئيس دولة ورئيس دولة أخرى ، أو بين وزير ووزير فى بلد واحد ، أو بين وزير ونظير ، فى بلد آخر

فإذا قرأنا أو سمعنا أن الملك فلانا صنع كذا ، أو قدم كذا ، أو سيقوم بزيارة لبلد من البلاد ، فإن الأمر لايحتاج إلى ذكر اسم أبيه ، بله استخدام كلمة «ابن» بين اسمه واسم أبيه .

فالشخصيات التى يرد ذكرها فى وسائل الأعلام شخصيات بارزة لها أهميتها ويعرف الناس معالم تُعَيِّن كلا منهم ، وقد جاء مثل ذلك فى كتب التاريخ وسير الأعلام من أمثال : الصديق أبى بكر ، والفاروق عمر ، وسيف الله المسلول خالد ، والحسن البصرى ، والفارابى ، وأبى العباس المبرد ، وأبى العباس ثعلب . وغيرُ هؤلاء كثير ، كعنترة ، وحاتم ، وسحبان ، وباقل ، فإذا جاء ذكر واحد من هؤلاء وأمثالهم لم ينصرف الذهن إلى غيره ، ولم يكن فى حاجة إلى قرينة أخرى تعينه .

أما بالنسبة للتخاطب فى الدواوين الرسمية فإن الأمور فى هذه الدواوين تؤخذ مأخذ الحد والصرامة ، من أجل إعطاء كل ذى حق حقه ، فالقائمون على خزائن الصرف مثلا لايعطون شيئا لأحد إلا بعد التأكد من أنه هو صاحبه ، ولهم فى سبيل هذا التأكد وسائل مختلفة ، والقائمون على شئون الهيئات والمؤسسات والمصالح المختلفة لايتعاملون مع شخص إلا بعد الاستيثاق من أنه

هو هو صاحب التوقيع أو صاحب الخاتم الذى مهربه طلبه ، حتى القائمون على رسائل البرق والبريد المسجلة يتأكدون من شخص المرسِل قبل أن يلبوا طلبه .

وقد سألت بعض القومة على شئون الحقوق المدنية فى شعبتها المجاورة لمسجد العيد بمدينة الرياض عما يترتب على حذف كلمة « ابن » بين الأعلام ، وعما يكون قد حدث من اشتباه أو اختلاط بين بعض الأسماء وبعضها الآخر بسبب ذلك . وكانت إجابته بالنفى ، ثم أردف ذلك بإطلاعى على عدد من الطلبات التى كانت أمامه ، وجعلنى أقر أسماء أصحابها ، وقد وجدتها جميعا خلوا من ذكر كلمة « ابن » وهذا دليل من الواقع على أنه ليس فى الأمر خطورة .

أما فيما يتصل بالمكاتبات الشخصية فإن الأمر فيها أهون مما تقدم ، إذ إن كُلًّا منا يعرف أهله وأقاربه وأصدقاءه ومعارفه ، وربما عرف تلاميذه وأساتذته ، وكثيرا مايعرف الواحد منا صاحب الرسالة قبل أن يفض غلافها من خط صاحبها ، أو من طابع البريد ، أو من توقُّعه وانتظاره .

ومهما كثر المذكورون فإن احتمال الخلط بينهم ، أو احتمال الالتباس غير ممكن ، لأن لكل منهم سِمَةً خاصة تميز رسالته عن رسائل الآخرين ، وعَلاقة المرسِل بالمرسَل إليه تحدد هذه السمة المميزة .

وقد وضعت الأعلام لتميز بين الأشخاص من الإنسان وغيره ، فكما يسمى الآدميون أبناءهم وبناتهم ، كذلك يسمون بعض مايألفون من الحيوان كالخيل والجمال والكلاب وغيرها . وكذلك يسمون الأقاليم والأماكن والمدن والأقضية والقرى والجبال وكل مايحتاجون إلى تسميته ليمتاز عن غيره مما قد يشبهه .

فإذا تشابه زيد وزيد أضافوا إلى كل منهما من الخصائص والصفات مايفرق بينه وبين الثانى ، ومن هذه الخصائص ذكر الأب تابعا لكل منهما مضافاً إلى كلمة « ابن » أو مجردًا منها فيقال للأول : زيدُ بنُ عامر ، ويقال للثانى : زيدُ بنُ عُمَرَ ، أو يقال : زيدُ عامرٍ ، وزيدُ عمرَ .

ومن الصفات التى أوجب النحويون إتباعها للموصوف مالايعرف الموصوف

إلا بمجموعها كلها لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد وذلك نحو : حضر زيدٌ التاجرُ الفقيهُ الكاتبُ ، إذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر فقيه ، والثانى تاجر كاتب ، والثالث فقيه كاتب .

والنحاة فى مثل هذه الحالة لم يتحدثوا عن وصف العلَم بلفظ « ابن » متبوعا باسم والده ، فضلا عن أن يوجبوه أو يستحسنوه .

والمعتمد فى وضع الأعلام واستعمالها عدم اختلاط الأعلام بعضها ببعض وألا يلتبس علَم بعلَم آخر ، ومنع الاختلاط والالتباس يتأتى بالقرائن التى توضع قرين كل علم من الأعلام .

وهذه القرائن منها ماهو واقع يؤدى مهمته كذكر الآباء والأمهات والقبائل فإذا عرف العلَم بذلك لم يكن بحاجة إلى قرينة أخرى .

ومما ابتكره التسجيل الحديث من القرائن فى دفاتر قيد المواليد ذِكْرُ تاريخ الميلاد وساعته وذكر محل الميلاد ، مع اسم كل وليد جديد ، واعطاء ولى أمره وثيقة دُوّن بها الاسم المختار لهذا الوليد ، واسم الوالد ، واسم القبيلة أو الأسرة التى ينتمى إليها ، ثم تاريخ الميلاد وساعته ومحل الميلاد . وتوضع تلك البيانات فى البطاقة الشخصية أو جواز السفر أو ترخيص العمل ، أو الشهادة الدراسية التى يحصل عليها ، تميزا للأشخاص بعضهم عن بعض .

ومن هذه القرائن الشهرةُ التى قد تجىء عن طريق العلم مثلا ، كشهرة الخليل بعلم العروض ، وشهرة سيبويه بعلم النحو ، وشهرة البخارى بعلم الحديث ، وشهرة أبى الفرج الأصفهانى بعلم الأدب .

فإذا ذكر واحد من هؤلاء أو من أمثالهم لم ينصرف الذهن إلى غيره ولم يحتج إلى قرينة من القرائن التى تعين على تحديد المراد .

وقد درج أولو الأمر فى كثير من البلاد على اشتراط أن يكون الاسم الذى يوضع للوليد ثلاثيا أى مكونا من ثلاثة

أعلام هى اسم الوليد ، واسم أبيه واسم جده ، ويرون هذا كافيا فى التمييز بين الأشخاص ، ثم يضيفون إليه فى سجلاتهم القرائن التى تؤكد الفصل بين الأشخاص فيما سبقت الإشارة إليه كتاريخ الميلاد وساعته ومحل الميلاد ، ورقم حفيظة النفوس ورقم جواز السفر ، ومحل السكن والإقامة لأنه كثيرا مايختلف عن محل الميلاد

وفى بلاد أخرى يشترطون الاسم الرباعى وإذا حصل الاختلاط وجب أن يضاف إلى الاسم الرباعى مايعين الشخص ، وقد التحق بإحدى الكليات طالبان اتحدا فى الاسم الرباعى فكان لابد من إضافة صفة تميز أحدهما عن الآخر ، وقد حذفت هذه الصفة فى وثيقة التخرج لوجود قرائن تميز كلا منهما عن الآخر هى تاريخ الميلاد ومحله ومجموع الدرجات وتقدير الطالب وترتيبه

نسبة حضور الطلاب ، أو لرصد الدرجات التى يحصلون عليها فى الاختبارات ، أو لتسليم الكتب والمذكرات أو المكافآت ، وغير ذلك مما يحتاج إليه .

ومن كلام ابن مالك فى الألفية تحت عنوان « العلَم »[1]

اسم يعين المسمى مطلقا
علَمه كجعفر وخرنقـا

وقَرَنٍ وعَـدَنٍ ولاحِـق
وشَذْقَمٍ وهَيْلَـةٍ وواشـق

واسما أتى وكنيـة ولقبـا
وأخرنْ ذا إن سـواه صحبـا

وإن يكونا مفردين فأضف
حتما وإلا أتبع الذى ردف

وبيان ماحوته هذه الأبيات لايخفى ، ولكن الذى نجدر الإمارة اليه أن التعيين المطلق أساس العلَمية ، وأن هذا التعيين ليس مقصورا على الآدميين ،

وهذه القرائن تصعب إضافتها فى قوائم الأسماء التى تُعَدّ عادة لإحصاء وأن الاسم والكنية واللقب قد تأتى تباعا كما يحدثنا التاريخ أن رسولنا

---

(١) ألفية ابن مالك ص ١٤ ط صبيح بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م) .

عليه الصلاة والسلام سمى عند ولادته محمدا ، ولقب بعد ماعرفت صفاته بالأمين ، ثم كنى بأبى القاسم ، فهذه الأعلام الثلاثة لم توضع مرة واحدة ، وقد كان كل منها كافيا فى التعيين .

والذى أراه أنها قد تجتمع فى لفظ واحد كمن يسمى وليده أبا المجد أو أم الخير فهذا مركب إضافى مصدر بأب أو أم ، فانطبق عليه تعريف لكنية ثم هو مشعر برفعة المسمى ، فانطبق عليه تعريف اللقب ، وقد قصد من وضعه الدلالة على الذات المعينة ، وهذا هو تعريف الاسم ؛ إذ إنه «ماوضعه الأبوان ونحوهما ابتداءً كائنا ماكان »[1]

وهذا رأى لبعض النحاة وإن كان منهم من يقول : «وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين «ويرد عليه غيره بقوله : «لقائل أن يمنعه فإن نحو «محمد» علما يصدق عليه حدّ اللقب فإنه أشعر بالمدح لأنه فى الأصل وصف بمعنى مَزْ

كثر حَمْدُ الخلق له لكثرة خصاله الحميدة

وفى شرح المفصل لابن يعيش :

اعلم أن العلم هو الاسم الخاص الذى لا أخص منه . ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية ، فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ، ولايتناول مماثله فى الحقيقة والصورة لأنه تسمية شىء باسم ليس له فى الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه ؛ وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا لمعنى فى الاسم .

ولذلك قال أصحابنا : إن الأعلام لا تفيد معنى . ألا ترى أنها تقع على الشىء ومخالفه وقوعا واحدا ، نحو زيد ، فإنه يقع على الأسود ، كما يقع على الأبيض ، وعلى القصير ، كما يقع على الطويل . . .

قال النحويون : العلَم مايجوز تبديله وتغييره ، ولا يلزم من ذلك تغيير

---

(١) حاشية يس على التصريح ١ / ١٢٠ ، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١ / ٦٣ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) المراجع نفسها .

(٣) ج ١ : ص ٢٧ .

اللغة فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر . أو من بكر إلى محمد . ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة .

وإنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ؛ ألا ترى أنه لولا العلَم لاحتجت إذا أردت الأخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب . فأغنى العلَم عن ذلك أجمع .

هذا كلام ابن يعيش ، وقد عرف السيوطى العلم بقوله : « العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره » وإيجاز السيوطى كبسط ابن يعيش وتفصيله ؛ فالعلَم عند النحويين هو الاسم الخاص الذى لا أخص منه ، وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره ، فإذا تحقق ذلك لشخص من الأشخاص بكلمة واحدة كانت كافية . وإذا لم يتحقق إلا بصفات كان ذكر هذه الصفات واجبا من أجل التعيين .

وقد درج بعض الناس على وضع علمين للابن الواحد فيسمونه : محمد عبد المجيد ، أو محمد نور الدين ، أو محمد الأمين ، وهذه الأعلام ينبغى أن تتبع بكلمة « ابن » للتمييز بين الولد والوالد ؛ فإن المتبادر إلى الذهن على ما جرى به العرف عندما يذكر : محمد عبد المجيد أن اسم الوالد عبد المجيد ، وأن اسم الولد هو محمد ، وليس الأمر كذلك .

فإذا اقتضى التعيين ، ومنع الالتباس ذكر كلمة « ابن » وجب ذكرها ، وإذا لم يقتضيا ذلك جاز ذكرها وجاز حذفها تطبيقاً للقاعدة المشهورة التى ذكرها ابن مالك بقوله : « وحذف ما يعلم جائز » وأعاد ذكرها فى باب النعت بقوله

وما من المنعوت والنعت عقل
يجوز حذفه وفى النعت يقل (٢)

فإذا كانت كلمة « ابن » نعتا معلوما

---

(١) همع الهوامع ١ / ٧٠ .
(٢) ص ٤٥ من متن الألفية .

لما قبلها من الأعلام جاز حذفها . ولا يمتنع ذلك إلا عند خوف اللبس .

وقد يسر العلماء استخدام كلمة « ابن » بين الأعلام ، فحذفوا ألفها تبعا لحذف تنوين العلم الذى قبلها كما حذفوها فى النداء وبعد همزة الاستفهام نحو قولك : أبنك هذا ؟ يابن آدم ، وقدم محمد بن خالد ، وشرط هذا المثال الأخير : أن يقع « ابن » بين علمين ثانيهما أب للأول ولو تنزيلا وألا ينون الأول ولم تقطع همزة « ابن » لضرورة وزن ، وأن يكون « ابن » متصلا بالعلم الأول على أنه نعت له غير مقطوع ولا بدل منه ولا خبر عنه ولا مستفهم عنه ، وألا يقع « ابن » أول سطر .

وعلل هذا الحذف بتنزيلها مما قبلها منزلة الشىء الواحد لشدة اتصال الصفة بالموصوف وحلوله محل الجزء منه . وهذا التعليل لا يمنع حذفها عند العِلْم ' لا معنى للإقحام إلا الزيادة وإمكان كما تقدم . فاذا ابتدىء بكلمة « ابن » بعد الوقف وجب نطق همزة الوصل وإن كانت غير مكتوبة .

ومن التيسير أيضاً ما ذكروه فى باب النداء من جواز الضم والفتح فى نداء نحو زيد بن عمرو ، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

ونحوَ زيد ضُم وافتحن من
نحو : أزيدُ بن سعيد لاتهن

والضم إن لم يل الابنُ علما
أويل الابنَ علمٌ قد حتما [1]

وهنا مسألة جديرة بالاهتمام : وهى فى قول القائل : إن لفظ « ابن » مقحم بين المضاف والمضاف إليه وابن الشخص يضاف إليه لملابسته له ، ويفهم من ذلك أن الاستغناء عن كلمة « ابن » بين الأعلام وإضافة العلم الأول إلى العلم الثانى أمر مشروع فى اللغة العربية الفصحى ؛ لأنه لا معنى للإقحام إلا الزيادة وإمكان

---

(١) ص ٥٠ من متن الألفية .

الاستغناء عنه ، ومعروف أنه يصح إضافة العلَم الأول إلى العلَم الثانى . إذا كان الثانى أبا للأول فى جميع الأساليب فتقول : جاء محمدُ خالدٍ ورأيت محمدَ خالدٍ ، ومررت بمحمد خالدٍ .

وتدل بعض الوقائع على أن التشابه فى الأعلام قد يحدث شيئا من اللبس أو الاختلاط ، لكنه لا يلبث أن يزول باستشارة القرائن المختلفة .

وقد عنى العلماء العرب قبل أن ينير الإسلام بصائرهم بحفظ الأنساب والحرص عليها وقد اشتهر من بينهم أبو بكر خليفة رسول لله صلى الله عليه وسلم وكانوا بعد الإسلام أشد حرصا على معرفتها والعناية بها ، حتى ألف كثيرون منهم كتبا ، هى من الشهرة وذيوع الصيت بمكان . .

وقد وصف عز الدين بن الأثير الجزرى كتاب الأنساب للسمعانى بأنه قد جمع فيه الأنساب إلى القبائل والبطون كالقرشى والهاشمى ، وإلى الآباء والأجداد كالسليمانى والعاصمى وإلى المذاهب فى الفروع والأصول ، كالشافعى والحنفى والحنبلى ،والأشعرى والشيعى والمعتزلى والقصاب والبقال وذكر أيضاً الصفات والعيوب كالطويل والقصير .

وإلى الأمكنة كالبغدادى ، والموصلى ، وإلى الصناعات كالخياط والكيال ، والأعمش والضرير ، والألقاب كجزرة وكيلجة ، فجاء الكتاب فى غاية الملاحة ، ونهاية الجودة والفصاحة . (١)

وقد رتب ابن الأثير كتابه « اللباب على أحرف الهجاء من الألف إلى الياء وقدم بين يدى كل علَم ما اشتهربه

ومن كتب الأنساب جمهرة نسب قريش للزبير بن بكار ١٧٢ – ٢٥٦ هـ وقد حققه الأستاذ محمود شاكر ، ونشرته مكتبة دار العروبة بالقاهرة . وكثيرا ما يجد المتصفح لكتب الأنساب أشخاصا اشتهروا بأسمائهم أو اشتهروا

---

(١) اللباب فى تهذيب الأنساب تأليف عز الدين بن الأثير الجزرى – دار صادر ، بيروت ج ١ ص ٧ .

بكناهم أو ألقابهم ، وقد دعت هذه الشهرة إلى أن ألف . « كتاب الكنى والألقاب » المحقق الشهير والمؤرخ الكبير الشيخ عباس القمّى وقد رأيت من هذا الكتاب طبعته الثالثة الصادرة سنة (١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م فى المطبعة الحيدرية بالنجف وهو فى ثلاثة أجزاء يحتوى الجزء الأول منها على (٤٥٤) صفحة ، ويحتوى الجزء الثانى على (٤٩٨) صفحة ، وفى الجزء الثالث (٣٧٤) صفحة ، وقد جمع هذا الكتاب عددا كبيرا ممن اشتهروا بالكنى أو بالألقاب فدل ذلك على أنّ العبرة فى الأعلام بالتعيين لا بذكر الأب ولا تخصيص قرينة من القرائن فلكل علم من الأعلام قرينته المميزة .

وقد تصفحت فهارس الأعلام فى بعض الكتب ، فوجدت فيها أعدادا كبيرة قد ذكرت أسماؤهم أو ألقابهم أو كناهم أو ما اشتهروا به مما سبقت الإشارة إليه ، دون التقيد بذكرهم منسوبين إلى الآباء ، ومن هذه الكتب

١ ـ كتاب مراتب النحويين تأليف أبى الطيب اللغوى المتوفى (٣٥١هـ) وجدت فيه ما يزيد على مائة علم من هؤلاء .

٢ ـ كتاب أخبار النحويين لأبى سعيد السيرافى المتوفى (٣٦٨هـ) وجدت فيه ما يقرب من ثمانين علما منهم .

٣ ـ كتاب طبقات النحويين واللغوين لأبى بكر الزبيدى المتوفى (٣٧٩ هـ) وجدت فيه ما يقرب من مائتين وثلاثين علماً .

وكذلك نظرت فى فهارس سيبويه لهارون ، وفهارس الخصائص للنجار فوجدت فى الأول خمسة وثلاثين ومائتى علم ، ووجدت فى الثانى ثلاثين وثلاثمائة علم من بين الأعلام المذكورة فى فهرس كل منهما قد خلت من النسب .

وبعد ، فإن حرص المؤرخين وأصحاب الطبقات على تعيين الأشخاص ،وتحديد خصائصهم ، وعدم الخلط بين شخص وآخر كان حرصاً محققاً للغرض منه . وقد تركوا لنا كثيرًا من الكتب فى ذلك ، أشار السيوطى إلى عدد كبير منها فى « بغية الوعاة » وذيل كتابه « المزهر فى علوم اللغة وأنواعها » بشىء من هذا القبيل ،

جاء ابتداء من النوع الخامس والأربعين في المزهر وعنوانه :

« معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب »

وقد قسم هذا النوع إلى أربعة فصول :

الأول في معرفة من اشتهر بكنيته أو نسبه ، وجعله نوعين .

أحدهما فيما يتعلق بأئمة اللغة والنحو كأبي الأسود الدؤلي ، وأبي الخطاب الأخفش وأبي جعفر الرؤاسي ، والأصمعي ، وسيبويه ، وقطرب ، وأبي الحسن الأخفش الأوسط ، والكسائي ، والفراء ، وأبي عثمان المازني ، والمبرد ، وثعلب .

والقسم الثاني فيما يتعلق بشعراء العرب الذين يحتج بشعرهم في العربية ، كامرئ القيس ، والنابغة الذبياني ، والأعشى ، وتأبط شرًا ، والفرزدق ، والأخطل ، وذي الرمة ، وأبي النجم ، والعجاج .

وفي الفصل الثاني : ذكر كنى بعض الأئمة الذين اشتهروا بأسمائهم أو ألقابهم أو نسبهم وأتبع كنى علماء اللغة والنحو بكنى بعض الشعراء .

وجاء الفصل الثالث : في معرفة الألقاب وأسبابها ، وقد بدأه بأئمة اللغة والنحو وذكر منهم عنبسة الفيل وسيبويه وقطربا والمبرد وذكر بعدهم ألقاب شعراء العرب ، كما ذكر ممن لقب ببيت شعر قاله عددًا أربى على خمسين شاعرًا .

ثم تحدث عمن تعددت أسماؤه أو كناه أو ألقابه ، في ختام هذا الفصل .

وفي الفصل الرابع : جاء حديثه عن معرفة الأنساب ، فبين فيه من نسب إلى القبيلة ، ومن نسب إلى البلد والوطن ، ومن نسب إلى جدٍّ له ، ومن نسب إلى لباسه ، ومن نسب إلى اسمه واسم أبيه ، ومن نسب إلى صحبه

والنوع السادس والأربعين : ذكر فيه السيوطي طرفاً من المؤتلف والمختلف في الأسماء والألقاب والكنى والقبائل .

وفي النوع السابع والأربعين تحدث عن المتفق والمفترق في أئمة اللغة والنحو

وفى شعراء العرب وفيما يتعلق بالقبائل .

وجعل النوع الثامن والأربعين للتعريف بالمواليد والوفيات .

ولعل فيما تقدم دليلا على أن توسط كلمة « ابن » بين الولد والوالد غير لازم إلَّا عند الحاجة .

ولعلى بهذا أكون قد وضعت أساساً يمكن البناء عليه : للبحث فى جذور هذه الظاهرة بحثاً أساسه الإحصاء والاستقراء : لمن يكلِّفه من المتخصصين فى علم الأنساب . .

وحسبنا الله ونعم الوكيل ...

امين على السيد
عضو المجمع